لا يكتب أي شئ في هذا الإطار

44377

امتحانات البكالوريا

مادة .....

نقط الصفحات					مجموع نقط الصفحات
صفحة 1	صفحة 2	صفحة 3	صفحة 4		

النقطة النهائية

20

إسم و توقيع المصحح :.....

التقدير المفسر للنقطة .....

- الموضوع الأول -

هل تتطابق غاية الدولة دائما مع غاية المواطنين ؟

- إن الإنسان كما نراه اليوم قد مر من عدة مراحل و جودية ، فمنذ بداية ظهور الإنسان العاقل القادر على التفكير و التعبير ، حيث مر من مرحلة الطبيعة التي تتخذ قانون الغاب كدستور لها ، فالقوي يأكل الضعيف و الغلبة للأكثر استبدادا و بطشا ، و التي كان من سماتها الوحشية و الصراع بين الأفراد و الجماعات ، فقد وصل فيها الإنسان إلى نقطة حسم الصراع الدائر و الذي عن طريق الاقتتال من الطبيعة إلى الحياة المدنية التي تتسم بتنظيم و سيادة المصلحة العامة الخاصة و الذي عن طريق دساتير منهجة و منظمة تسمى قوانين ، و هذا هو فن تدبير الشأن العام أي السياسة ، هذه عن تدبير مصالح و شؤون الفرد و الجماعة و تنظيم الحياة العامة عن طريق مؤسسات صادرة على الدولة ، حيث أن السؤال الذي نحن في صدد تمهيد له ، ينبثق من رحم هذه المجموعة العامة ، و الذي يطرح مفهوم الدولة الذي يعتبر مفهوما متضاربا الآراء و المذاهب و التفسيرات ، حيث لا يسعني إلا أن أتطرق القضية الفلسفية التي تبين لي من هذا السؤال و التي قد تطرح لها عن أطار تأمل السؤال ، أنه يطرح قضية المحور الأول من مفهوم الدولة ، الدولة [illegible] ، و هذه الأخيرة تطرح مجموعة من الإشكالات ، التي نطرح منها ، طبيعة السلطة السياسية للدولة هل الاستبداد و القمع أو تغيير الكيان الكلي للأفراد ، و تطرح الأسئلة الآتية

- هل الدولة تخدم مصالح الأفراد ؟
- و هل يحق للدولة ممارسة الاستبداد في الحكم ؟
- و ما طبيعة العلاقة بين الحاكم و المحكوم

يمنع على المرشح أن يمضي ورقته أو يجعل أية علامة يمكنها أن تبين أصله .

Note défénitive

EXAMEN DU BACCALAUREAT

Composition de : ....

Notation des pages				Total des Notes
Page 1	Page 2	Page 3	Page 4	

Ne Rien écrire dans ce Cadre

Nom et signature du correcteur : .... Appréciation expliquant la note chiffrée : ....

حتى الدولة؟

وبعد تأملنا لهذا السؤال جيدا نلاحظ غنيه بالمفاهيم الفلسفية، حيث يتضمن هذا السؤال بجملة مفاهيمية، أول عناصرها هو مفهوم الدولة وهي النظام الساهر على تنظيم حياة الفرد في المجتمع وحياة المجتمع مع الفرد، حيث يتكون من عدة مؤسسات متخصصة في عدة مجالات. أما المفهوم الثاني هو غاية الدولة وهي الأساس أو المقصود والمراد من الدولة. أما المفهوم الأخير هو المواطنين أي المجموعين الذي تجمعه جملة من الخصائص الإثنية والعقدية والذين يخضعون لنظام حكم ويسيرون بأوامره.

ولا يسعى إلى أن نستخلص عصارة هذا السؤال وهي أطروحته المفترضة، ألا وهي تتطابق غايات الدولة مع تطلعات وغايات المواطنين أو المحكومين حيث نطرح هذه الأطروحة الرأي القائل بأن أساس الدولة هو تلبية احتياجات الأفراد وتلبية رغباتهم وحقوقهم الأساسية، ويعارض الرأي الذي يرى أن غاية من الدولة القمع والتنكيل لطبقات الكادحة في صالح الطبقات الحاكمة. هذه الأطروحة مما هي إلا تطرح من إحدى الزوايا للموضوع، فعلى أن يجب أن تكون الدولة أساس تطبيق القوانين والمحافظة عليها كمنظمة دون ضياع حق الأفراد أو المواطنون الذين يدعون إلى حماية الأمن والأمان هو مواطنون صالحون يحبون الدولة ويسعون للمحافظة عليها، كما أن الدولة أساس تشريع القوانين وعلى تطبيقها والتعامل مع الأفراد على أنهم ومع المجتمع على الأعم بحد سواء دون النظر إلى العرق ولا اللون ولا الشكل وكذا على المستوى الاجتماعي، فجميع المواطنين في نظر القانون "سواسية كأسنان المشط"، فالوجب أن يكون الأمر كذا لكي لا ينشأ تفضيل الأكثر جاها ونفوذا مكان المواطن البسيط والمتواضع.

N.B :IL est interdit aux candidats de signer leur composition ou d'y mettre un signe quelconque pouvant indiquer sa provenance

- ولا يمكننا الحديث على هذا الموضوع دون الإلمام بالأطلال والخلفية والموضوع هذا هو اليوم في الحياة المعاصرة الآن الإجماع على الرأي الذي يقار على هو السائد والذي يمكن عن أن يجب أن يكون وظيفة الدولة أو الحكومة مؤسسة للمواطنين وهما أساطين الانفراد عن الله عن طريق تغيير الحكومات والدولة أعلنت حرية وأمن تكون ممثلة للمواطنين ولم كما اختيارهم وتوجههم العام فنرى أن الدولة الناجحة والناضجة المتقدمة عن الدولة المستبدة عن الإنسان كما هو الحال منذ زمن عن الدولة الفرنكو غربية أو الغربية بأن منح الشعب والتجربة الأمر يكية مثال وعن القوة العالمية التي استمرت هو الاعتماد لزمن طويل وحال الدول الغربية الأوروبية حيث أن أكبر مثال عن دولة المؤسسات التي تصدر قوانين العالم في جنس العبيدة والاحتلال الغربي لعدة سنوات ماضية التجربة الشرعية السويدية التي امتازت بنقطة القوية لاحترام واستمرارهم في المواطنين حيث هي شهدة الأعوام الأخيرة صعود عدة الدول وانهيارها ولا يسعني الا أن أطلق معايير عدة الامتيازات كتجربة الشرعية السويدية التي لم تزل عن الأفراد كثيرا على الدول والقضية عدا الدولة المتحاربة الغربية التي امتازت بالاستبداد والطغيان والتي أدت إلى نزوح غير الديمقراطي والحكومات الشعبية المناهضة للاستبداد مثل الشعوبية الليبية والعراقية وغيرها الكثير.

- نخلص من كل مسبق ذكره في التحليل على أن الحديث عن غاية الدولة هو جهد طويل المساحة لا يمكن الجسم فيه بعدة أمثلة دون الاستماع أو مناقشة الرأي المتضارب عنه لأن الدولة على مايبدو هي أشكال مختلفة الحكم وكيفية تسيير المؤسسات الساهرة على تنظيم المجتمع.

فما هي هذه الأراء التي تناقش هذه القضية الفلسفية؟

- ومن بعد تحليلنا لهذه الأطروحة التي تحتمل فقط قوة ونقط ضعف كجدوى لها، نعتقد قوتها هي أنها تتبنى رأي الكثيرين حول العالم، التي تتبناها دولة وحكومات كثيرة بحيث أن سنة الديمقراطية الحديثة التي تدعو إلى أن تكون الدولة تسعى دوما وجاهدة إلى رفع مايات المواطنين وتلبية حاجاتهم الدورية، حيث أن مجموعة من أنصار الفلسفة

يدعمون في ذات المذهب كل من مدرسة العقد الاجتماعي الذين يجمعون على رأي واحد وهم جون لوك و جون جاك روسو و توماس هوبز، وأن أساس الدولة و نشأة ظاهرة السلطة إلى اجتماعي، وهي تعاقد الأفراد للخروج من حالة الطبيعة، بالتالي يجب أن تكون سلطة (الدولة) هي المعاقبة على الأفراد و تأمين حياتهم

و إعطاء الملكية الفردية، حيث يدلي جون لوك بأن أساس النظام الحاكم الجيد هو المحافظة على حرية الأفراد و العقد يلزم الحاكم على تلبية الحاجيات الضرورية المحكوم مقابل إلزام المحكوم بالولاء و الطاعة و الخضوع للقوانين.

- و يذهب المفكر المسلم و العالم الجليل و الدبلوماسي العربي عبد الرحمان بن خلدون، حيث يقول هذا الأخير على أن الحكم يجب أن يوفر الأمن و الأمان و أن يكون عادل و إلا لا يجتمع الأمن في يد رجل واحد حيث يبدي بن خلدون رأي صريحا و عميقا جلال القضاء على الأمر فهم العالمون بضبط الدين و أحكامه و يرجعون العامة و الخاصة لمعاقبة سداد الأمة و نقدهما، حيث يدلي بن خلدون يجب أن يكون الحاكم قوي و حازم و عادلة ملتزم و خفة الحكم و أن يكون عادلة لين و حليما و خفة الرحمة، لا أن يكون مستبد و ظالم لرعاياه و لا أن يكون ضعيف جبان و مخادع من شأنه فقد كلتا الحالة فهو لا يصلح للحكم فيصبح قليل الهيبة و يخلع، أو يكون طاغية مستبدا بالمعلي و رأيه لمخلوق في معصية الخالق، و يتضح الخصائص الدين لبن خلدون هنا.

- و يذهب أيضا في هذا المذهب الذي نظروه أيضا توماس الفيلسوف سبينوزا، حيث يقول على أن الدولة يجب أن تقوم و تأسس على الفصل بين سلطة حيث يميز هنا بين ثلاث سلط و هي السلطة التشريعية و السلطة القضائية و السلطة التنفيذية، حيث يقول على أن الجمع بين هذه السلطة في يد واحدة يذهب الغاية من الدولة حيث الحاكم الواحد يستبد عالا يحد منه بجراء على تم جسمه و نقله فالأساس هو الفصل بينهما فيتوان الحكم و يأمن الأفراد أو بعبارة أخرى المواطنين.

- و نوافقه فيما هذا الرأي الفيلسوفان جان أوديت و جكلين روسو التي يقولان على أن الأساس هو المحافظة على حقوق الإنسان و يستدلان على ذلك السند و التباع الجميع العالمين من أكبر حاكم إلى أصغر محكوم.

النقطة النهائية

امتحانات البكالوريا

مادة .....

مجموع نقط الصفحات	نقط الصفحات			
	صفحة 4	صفحة 3	صفحة 2	صفحة 1

لا يكتب أي شئ في هذا الإطار

إسم و توقيع المصحح : ..... التقدير المفسر للنقطة .....

يظهر لنا عدة تناقض ضعف لهذه الأطروحة حيث أنهما تتفقان على أن الأول أشكال عديدة منها المستبد و من الغريم فليس الدولة دائم تحمي المواطنين و تدافع عن حقوقهم و تعتبر منذ أن الدولة عدو الفرد و المجتمع و العلاقة بينهم علاقة صراع

- يأتي عدة فلاسفة يطالعون الأطروحة المقابلة للأطروحة المعترضة للسؤال، حيث نذكر أولهم و هما الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز الذي يرى على أن الدولة ضامنة لأمن حماية عصية مستبدة يجب الطبقات الكادحة من التجرع الضرائب الطبقة الحاكمة المتحكمة فهو لا يسعى إلى المحافظة على الحياة أدق يمة للأفراد بل يسعى إلى إذلالهم لخدمة الذكام.

- و يسعب حتى نفس المبدأ الفيلسوف ماكس فيبر الذي يرى أن الدولة يجب أن تكون حارسة عن تطبيق القوانين، عندما استعمال العنف المحافظة على النظام العام و أن علاقتهما بالعنف علاقة حميمية حيث لا تقوم أي دولة إلى و هي قائمة على العنف

- و يأتي الفيلسوف ميكيافيلي و يجمع بين الرأيين حيث يقول على أن الأساس هو الموازنة بين العنف و السعي للمحافظة على الدولة و على انظام فإن غاية الدولة تبرر معها استعمال وسائل العنف، حيث يقول "عندما طريقتان لصراع أما بواسطة القانون أو بواسطة القوة الأولى طريقة الأولى من سمة الإنسان بينما الطريقة الثانية من طبيعة الحيوان غما أن لم تصلح الطريقة الأولى تمشي ذلك بالقوة عادلة الإنسان الوحدي الوسيلة الثانية لذا على الأمير أن يجيد استعمال السلوب الإنساني و الحيواني على حد سواء أن يكون قويا كالأسد و ماكرا كالثعلب.

يمنع على المرشح أن يمضي ورقته أو يجعل أية علامة يمكنها أن تبين أصله .

Note définitive

EXAMEN DU BACCALAUREAT

Composition de : .....

Notation des pages				Total des Notes
Page 1	Page 2	Page 3	Page 4	

Ne Rien écrire dans ce Cadre

Nom et signature du correcteur : ..... Appréciation expliquant la note chiffrée : .....

- وتخلص من عصابة أو زيدة الكالم
و السحال القائم في المناقشة الأسموحة
المعترضة ، أن الدولة يجب أن تكون موازنة
بين القوة و الليين حيث لا يمكن الحاضنة
على القوانين و الأنظمة دون مراجعة و من
قوانين و عقوبات زجرية فاعل أن تتكافئ
علاقة الدولة مع علاقة المواطنين ، مع وضع
العقوبة عن الحبس فإن رضاء المواطنين
من رضاء الدولة فلا يقوم بدولة ~~البوليس~~ إلا المواطنين
كذا الكل ، أذن يرجعه نظرة خاصة على أن
الدولة هي الدولة المطيعة القانون بحد ذاته
دون تمييز بين المواطنين حسب مكانتهم و وزنة
و غير ذالك من التمييزات العنصرية فالواجب أن
نخطي لكل ذي حقه حيث من الالتزام على
المواطنين الإيحاء النظام المستقر دون التنازع
الفرصة و الفوضى عن النظام ، فإن كانت الدولة
تنبني على العدالة و الحق ، فما هي حدود الحق
و القاعدة و على العدالة الدولة مساواة أو انصاف ؟

3

5

19

N.B :IL est interdit aux candidats de signer leur composition ou d'y mettre un signe quelconque pouvant indiquer sa provenance